

فترى من هذا ان الصحابة قبلوا خبرهم ، وما ضرهم تسمية الفقهاء لهم بالفسقة ، لانه فسق بمعنى مخالفة غيرهم ، وهذا الاطلاق اصطلاحى للفقهاء ، وربما رجح الخلاف - في تسمية اولئك فسادا - لفظيا ، والافستحيل ارادة الفسق الحقيقى المانع للشهادة والرواية - كما قدمنا - ومعلوم انه لا يكون مذهب حجة على مذهب ، ولا عرف برهانا على عرف ، وانما الحجة والبرهان قواطع الكتاب والسنة . ولما كان البحث المذكور في غاية من الدقة ، ترى الكلام في مطولات الاصول مضطربا متشعبا الاقوال ، حتى اختلفوا لذلك في ماهية المدالة ويقرب لمذهب المحدثين فيها قول بعض أهل العراق : المدالة عبارة عن اظهار الاسلام فقط - مع سلامته عن فسق ظاهره

باب الحجة والبرهان

الحرب العثمانية البلقانية

ذكرنا في الجزء الماضي ان دول البلقان الاربع - البغار والصرب واليونان والجبل الاسود - قد اتحدن واتفقن على قتال الدولة العثمانية الا ان تجيهن الى ما يطلبن من استقلال الولايات المقدونية في ادارتها وجعلها تحت مراقبتهم ومراقبة الدول الكبرى . وان الجبل الاسود أعلن الحرب على الدولة وأن الدول الثلاث الاخرى سيتبعنه في ذلك . وقد كان

بعد اعلان الجبل الاسود للحرب قدم (غشوف) رئيس نظار حكومة البلغار وناظر الخارجية والمذاهب فيها بلاغا الى وكيل أشغال الدولة العثمانية ليرفضه الى دولته ونحوه ان حكومته وحكومتى اليونان والصرب (ولم توقع البلاغ مهن حكومة الجبل الاسود لسبقها باعلان الحرب) ترى من الواجب عليها ان تخاطب الحكومة العثمانية مباشرة بالرغم من مساعي الدول الست الكبرى في شأن الاصلاح في الولايات الاوربية العثمانية - وتطلب منها تصريحا بتنفيذ اصلاحات حقيقية يكفل حقوق نصارى تلك الولايات ويحفظ السلم بين السلطنة العثمانية والحكومات البلغانية التي كثيرا ما سلكت الحكومة العثمانية معها مسلك تحكم وعطاسة لاسوغ له . فهذه الحكومات تطلب من حكومة الباب العالي الاتفاق مع الدول ومهن حالا على الاصلاح المشار اليه في المادة ٢٣ من معاهدة برلين بأن تمنح ولاياتها الاوربية الاستقلال الاداري ، وان يعين لهذه الولايات حكام عموميون من البلجيكين والسويسريين (أي الاوربيين الذين لا مطامع لحكوماتهم في استثمار هذه الولايات ولا غيرها) ومجالس عمومية منتخبة وشرطة وشحنة ، وان يكون لتعليم فيها حرا . وان يهد في انفاذ هذه المطالب الى جماعة من المسيحيين والمسلمين تنتخب بالمساواة تحت مراقبة الدول وسفراء حكومات البلقان الاربع في الآتية ثم ان حكومات البلغار واليونان والصرب تطلب من الدولة ان تصرح بقبول هذه المطالب ومطالب الذيل الملحق بهذا البلاغ وتتعهد بتنفيذها في مدة ستة أشهر ، وان تصدر أمرا بمنع هشد الجيوش ليكون دليلا على الرضا والقبول هذا ملخص البلاغ . وأما الذيل الملحق به فهذه ترجمته

الاول - تأييد استقلال العناصر في السلطنة مع كل ما يتبعه
الثاني - تمثيل كل عنصر في السلطنة في مجلس النواب تمثيلاً يكون متناسباً

مع عدده

الثالث - قبول المسيحيين في كل المناصب في الولايات التي يسكنها المسيحيون

الرابع - اعتبار مدارس الطوائف المسيحية كالمدارس الاميرية نفسها في

البلاد العثمانية

الخامس — أن تشكل الحكومة العثمانية بدم تغيير مركز العناصر في تلك الولايات وذلك بمنع نقل المهاجرين المسلمين اليها

السادس — استخدام الجنود في ولاياتهم مدة الخدمة العسكرية وانشاء فرق مستقلة من المسيحيين . وتوقيف التجنيد من الآن الى ان يجاب هذا الطلب

السابع — انشاء الشرطة (الجندرية) في ولايات تركيا أوربة بقيادة ضباط من البلجيكين او من السويسريين

الثامن — تعيين ولاية من البلجيكين او السويسريين في الولايات التي يقطنها المسيحيون يكونون معروفين للدولة ويعاونهم مجلس عمومي ينتخبه اهل الاقضية

التاسع — انشاء لجنة عالية في الصدارة تعين من المسيحيين والمسلمين بالتساوي يهد اليها مراقبة هذه الاصلاحات ويراقب السفراء ووكلاء حكومات البلقان اعمال هذه اللجنة . انتهى

(المئارج) يرى القارئ أن هذا البلاغ قد كتب لاجل إثارة الفتنة وإيقاد نار الحرب لا لاجل ان يقبل فانه كتب بمداد الاهانة للدولة ممن كانوا بالامس رعية أو عبيدا لها فاعتقتهم لتستريح من شرورهم وانتصار دول أوربة الكبرى لهم ، فانهم لم يكتفوا فيه بطلب انتزاع الولايات الاوربية منها حتى جعلوا أنفسهم مسيطرين عليها في سائر تصرفاتها وأعمالها ومن ثم اضطرت الى ترك الجواب عن هذا البلاغ ، مقابلة للاهانة والاحتقار بمثلها مع طلب الاعتذار عنه ، ثم الى قطع الصلات السياسية بينها وبين البلقان والصرب . واعلنت الحرب ودخلت فيها اليونان أيضا

يظهر أن دولتنا أصلح الله حالها لم تبادر الى أخذ الحذر وتميئة الجيش ، من بدء ظهور ناجذي الشر ، وكأنها كما دلتها اتكملت على أوربة ظانة انها تمتنع دول البلقان من الحرب ، أو على ما تهدد بين البلقانيين انفسهم من المنافسة والتنازع ، ولم تعتبر بما كان من المبعوثين العثمانيين من هذه العناصر اذ اتحدوا في المجلس على حين كان زعماء الاتحاديين ، يجردون في التفريق من مسلمي العثمانيين ، باهانتهم وقتالهم للعرب والألبانيين ، فأخبار مواقع القتال تفيد رجحان البلقانيين

على العثمانيين في كل مكان . ولسكتنا الى وقت كتابة هذه النبذة (في العشر
الأواخر من هذا الشهر) لم نصل الى حد اليأس .
أول أسباب ما أصابنا من الخذلان في هذه الحرب عدم الاستعداد لها كما
يجب ، وهذه اكبر سببات جمعية الاتحاد والترقي التي كانت مجهولة لنا ، ومن
أسبابه العسكرية المعروفة إفسادها كثيرا من الضباط من الجيش بالسياسة وإخراج
كثيرين منه لانهم على غير سياستها ، وتولية آخرين منهم للأعمال الادارية لتأييد
سلطتها في البلاد ، وإضعاف روح الدين في الجيش ، والثقة بنصارى العناصر المحاربة
الذين لم يدخلوا الجيش الا كارهين فهم يناهقون للدولة ، ويخذلونها في وقت الشدة ،
وقد كتبنا في هذا الجزء مقالة في سياسة هذه الحرب وأسبابها وعواقبها وسنين في
جزء آخر وجوه العبرة في هذه الامور التي أشرفنا اليها هنا وغيرها من شؤون هذه
الحرب ان بقي فينا من يعتبر ، وبقي مجال لعمل المتعبرين ان وجدوا . والى الله المنزع
والمصير ، وهو على كل شيء قدير



﴿ إعانة المصريين للحرب ﴾

ما كادت تظهر الشرارة الأولى للحرب حتى هب المصريون الى جمع
الإعانات لاعانة الدولة عليها . فاجتمعت لجنة الإعانة التي كانت ألفت لأجل
الحرب الايطالية في طرابلس الغرب وبرقة في قصر المرحوم رياض باشا (تذكارا
لمساعيه النافعة) تحت رئاسة الامير الجليل عمر باشا طوسن وحضرها رئيس
الشرف صاحب الدولة الامير محمد علي باشا شقيق سمو الخديو المعظم وألقى فيها
خطبة مؤثرة ، فجمعت طائفة من المال . واجتمعت جمعية الهلال الأحمر اولا
برئاسة الشيخ علي يوسف وخطب فيها بعده (الله بخش) الهندي السائح وصاحب
هذه المجلة في الحث على جمع المال . ثم قبل صاحب الدولة الامير الكبير محمد
علي باشا شقيق عزيز مصر المعظم رياستها وأعد في حديقة داره دعوة الى عصرية
الشاي حضرها الجمل الغفير من الوجاهة وتبرعوا هنالك بزهاء عشرة آلاف جنيه

منها بضعة آلاف دفعت في الحال . وقد شكرت الجماهير كما نشكر لهذا الامير الجليل والامير عمر باشا طوسن والامير يوسف باشا كمال رئيس اللجنة التنفيذية لجمعية الهلال الاحمر غيرتهم وهمتهم . وعندني ان مصر قد دخلت في طور جديد من الحياة الاجتماعية بتولي امرائها ارياسة الاعمال والمصالح العامة فيها

* * *

﴿ اعانة الحرب في بمباي (الهند) ﴾

د وغيره الحرب على الدولة

جاءني من صديقي المحسن الشهير والسري الكبير الشيخ قاسم محمد آل ابراهيم كبير تجار العرب وسرواتهم في بمباي ومن غيره من فضلاء العرب فيها خبر تأثير الحرب البلقانية هناك ووقوعها الشديد من نفوس المسلمين عامة والعرب خاصة واقبالهم على جمع المال للاعانة الحربية

اجتمع تجار العرب عند زعيمهم الشيخ قاسم ابراهيم واتفقوا على جمع الاعانة فاجتمع لديهم في يومين فقط مئة وستون ألف روية ، وكان القدوة الحسنة لهم في البذل الشيخ قاسم وابن اخيه السخي الكرم الشيخ عبد الرحمن ابراهيم . ووعدا بعض الكاتيبين بارسال كشف بأسماء جميع الباذلين ومقدار ما بذلوه

وقد اجتمع مسلمو بمباي لهذه الغاية الشريفة في نادي (انجمن اسلام) فجمعوا أولا ثمانية آلاف روية فقط . ثم رغبوا الى كل من الرجلين العظيمين الشيخ قاسم آل ابراهيم والسركريم باي ابراهيم (وهو من سروات بمباي وزعماء فرقة آغاخان) في رئاسة لجنة الاعانة لمسلمي الهند في بمباي فقبلا ذلك ، وتبرع كل منهما بمئتين ألف روية وتبعهما أهل النجدة والسخاء فاجتمع لديهم مائة ألف روية وخمسة عشر ألف روية وتقرر ان يجتمعوا مرة أخرى بعد اسبوع

وجملة ما دفعه تجار العرب الى يوم ١٣ ذي القعدة الحاضر ١٨٠٠٠ روية وهي تساوي اثني عشر ألف جنيه انكليزي . وجملة ما دفعه مسلمو بمباي من الهنديين يساوي سبعة آلاف وسبعمائة جنيه . وقد دفع الشيخ قاسم ابراهيم وحده أربعين ألف روية من ذلك وقد كتب الينا بعض العرب بان ما دفعوه سيضاعف قريبا . ولا شك أيضا في مضاعفة ما يدفعه اخوانهم الهنديون لان السخاء العربي لا يناسبه الا سخاء مسلمي الهند

وانا لنتظر ان نسمع ماهوا كبر من ذلك عن سخاء العرب من جهة السيد
الكریم سلطان مسقط وآله السكرام وأهل بلاده ، ومن الزعيم العربي الكبير العثماني
الغیور الشيخ مبارك الصباح وأهل الكویت ومن الامیر الكبير شیخ البحرین وتجار
تلك الجزيرة الاخيار ومن غیرهم من أهل الخليج الفارسی والعراق وسائر البلاد العربية

﴿ الصلح بين الدولتين العثمانية والاطالية ﴾

كانت وزارة سید باشا الاتحادية أرسلت مندوبین الى أوربة لاجل المذاكرة
مع مندوبی ايطالية في شروط الصلح في مسألة طرابلس الغرب وبرقة . وقد سقطت
وزارة سید باشا وخلفتها وزارة الفازي احمد مختار باشا قبل أن يتفق الفريقان على
شيء فكانت هذه الوزارة تصمّر على اشتراط بقاء سيطرة الدولة على ذلك القطر بالفعل
حتى تحفزت دول البلقان لقتال الدولة ورأت الوزارة ان التجهيزات العسكرية التي
كان الاتحاديون يبنون بها على الأمة غير كافية لتماجزة البلقانيين ، فكيف اذا كانت
معهم دولة من الدول الكبرى كاطالية ؟ فاضطرت الى عقد الصلح مع ايطالية ،
فساء هذا الصلح جميع العالم الاسلامي كما نعتقد سواء منهم من عرف عذر الدولة
ومن لم يعرف . ويقال ان السنوسيين وبعض الضباط العثمانيين مصرّون على مواصلة
القتال وعدم الخضوع لاطالية واختلقت الرواية عن القائد الشير (أور بك) في هذا
الأمر . فاذا صح خبر الثبات على المقاومة يثبت عند العرب صدق أولئك الضباط
ومن محبوا من الخطباء لتحريض العرب على الدفاع عن بلادهم عملاً بأحكام الدين ،
ونخبة على الاسلام والمسلمين ، ومن تكص على عقبيه يظهر لهم أنه منافق جاء
ليشتري بدمائهم عرضاً قليلاً للدولة ، وستكشف الايام الحقيقة . وأن لنا العودة الى
هذه المسألة

﴿ جماعة الدعوة والارشاد ﴾

اجتمعت الهيئة العامة لجماعة الدعوة والارشاد يوم الجمعة ١٤ ذي القعدة في دار مدرستها بقصر شريف باشا بالنيل تحت رئاسة وكيلها ناظر المدرسة محمد رشيد رضا صاحب هذه المجلة فافتتح الجلسة باسم الله وحمده ، والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه ، ثم ألقى خطبة في بيان أحوال المسلمين في هذه الازمنة ، وما هم فيه من الخطر واحاطة الامم بهم ، وأخذها الطرق عليهم ، وحال المتصددين للشؤون العامة فيهم ، وانتقل من ذلك الى بيان الاصلاح الحقيقي ومكان مشروع جماعة الدعوة والارشاد منه ، وكيفية تأسيس هذه الجماعة (يمجدها القارئ في الجزء الآتي من المار) ثم بين بحمل حالتها المالية وما اجتمع عندها من المال وما أتقته وما بقي في صندوقها الى غاية سنة مدرستها الماضية وقدم للهيئة بعد ذلك صورة ميزانية السنة الجديدة فصدقت عليها باتفاق الآراء . ثم عرض عليها عدة اقتراحات قبلت كلها بالاتفاق أو بخلاف وحد فقط (منها) ان تكون سنتها المالية وسنة مدرستها بالحساب الشمسي الهجري وان تكون أول سنتها المالية السنة الماضية ، وأول سني مدرستها السنة الحاضرة ، وأول مدة مجلس الادارة من أول هذه السنة أيضاً ليتمكن من ترية صنف المرشدين الاول

ومنها تعديل الاصل الخامس عشر من النظام الاساسي بزيادة فقرة فيه تفيد جواز كون أعضاء مجلس الادارة مقيمين في أي بلد من القطر يتمكن المقيم فيه من حضور الجلسات ، وتعديل الاصل السابع عشر بجعل قيمة اشتراك من يجوز له ان يكون عضواً في الهيئة العامة للجماعة ثلاثة جنيهات انجليزية لامصرية لاجل ان يفهم قيمة المبلغ أهل الاقطار الاسلامية كلها بمجرد الاطلاع على النظام

واقترح محمد اقصي علي كامل الحامي أن يزداد في الاصل الثامن عشر من النظام الاساسي عبارة تدل على جواز جمع الهيئة العامة في غير موعدها السنوي اذا قضت المصلحة بذلك فقبل اقتراحه بالاتفاق ووضعت العبارة وصدق عليها ثم ختمت الجلسة بذكر الله تعالى وانقض الحاضرون مفبوظين بما وقفهم الله من خدمة العلم والدين